

لا يستعمل فيها بالتردد لا كتساب الخيوم بل لو كانت في مرضه بعض رقيق والبعض تلت
 ماله او اوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في
 ذلك القدر وعن المن والبعوث صحت الوصية بكتابة بعض عبده ولو فقد السيد
 كثير يكتسب في عبداً نياها معا او وكلا من كتابته صحت ان اتفقت الخيوم بنفسا وصفته
 وعدة او اجلا وحملت الخيوم على نسبة ملكيتها ولو نحو العبد فحده احدها وضعف
 الكتابة وانما الاخر فيها لم يهضم كتابته عقرها ولو ابراه احدها من نصيبه من الخيوم
 او اعتق من العبد عتق نصيبه منه وقوم عليه الباقي ان ايسر وعادة الرق للكتابة
 وخرج بالبر والاعتاق ما لو تبص نصيبه ولا يعنى وان رضى الاخر بتفديده اذ ليس
 له تخصيص احدها بالقبض **وهي** اي الكتابة الصريحة **من جهة** اي جانب
 السيد لا **زمن** ليس له فتنجها الا بما عقدت لحظ مكانته لا لحظه فكانت
 كالراهن لا فحائز عليه اما الكتابة الفاسدة فهي جائزة من جهة على الاصح ان يجوز للكتابة
 عند الجهل بغير اوصية غير الواجبة في الابناء او ائتمعت منه عند ذلك مع القدرة عليه
 او غاب عند ذلك وان حضره وان كانت نسبة الكتاب دون حصة القصد
 على الاغنى في المطلب وفيها في الكتابة عساسة القصد هذا هو الظاهر كان له
 فتنجها بنفسه ويجازى حتى تنال التعذر العوض عليه وليس للمالك الا ان مال الكتاب
 الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما يجوز نفسه او امتنع من الاداء
 حضروها **من جهة** العبد المكتوب جائزة فله الامتناع من الاعتطاع القدرة وله
 بيع نفسه ولو مع القدرة على الكسب وتخصيل العوض وله **فحص** ما يفتق
 وان كان معه وفا ولو استعمل سببه عند الجهل ليجزى من امهاله مساعده له في
 تحصيل الخلق او يبيع عوضا وجب امهاله لبيعه وله ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة
 ايام سوا العوض كسدا او الا خلاصه فيها او احصا رماله من دون مرحلتين
 وجبه ايضا امهاله الي احضاره لانه كما في خلاف ما فوق ذلك لطول المهلة ولا يفتق
 الكتابة من السيد او المكتوب بخمسون ولا عمدا ولا يحسب سعة لان اللازم من احد طرفيه
 لا يفتق ليني من ذلك كارهن ويقوم رولي السيد الذي يفتق او يجز عليه مقامه في
 قديم ويقوم الحاكم مقام المكتوب الذي يفتق او يجز عليه في ادا ان وجد له مال لا يبر
 ياخذ السيد استقلاله وتبقت الكتابة وحل الخيوم وحل السيد على استحقاقه
 قال الغزالي ورا له مصلحة في الحرية فان ربحه انه يفتق اذا افاد له يود قال
 الشافعي وهذا حسن فان استعمل السيد بالخذ عتق حصول القبض ولو جزي
 المكتوب على عبده لزمه قودا ورش بالعاما بلع لان واجب جنابته عليه لا تعلق
 له بوقته ما يفتق وبما سبب سببه لانه معه كاجنبي فان لم يكن معه ما يفتق
 فللسيد او الوارث تحريرها دفعا للنظر عنه ورضي على اجنبي لزمه قودا
 والا فله من قيمته والارشاد انه لا يملك تحرير نفسه وادانته فلا متعلقا
 سوي الرقبة وفي اطلاق الارشاد عمداية النفس تحليب فان لم يكن معه مال يفتق
 بالواجب يحزه الحاكم بطلب المستحق وبيع بقدر الارشاد ان زادت قيمته عليه وتبقت
 الكتابة فيما بقي ولا يبيع كله وللسيد قداوه باقل الامر من قيمته والارشاد يفتق

للمالك